

التعافي الاقتصادي النشط كمحرك لـ "اقتصاد الأثر المزدوج"

لتحفيز النمو المستدام وإعادة التوزيع الإقليمي

د. علاء العظيمة

خبير استراتيجيات التحول المؤسسي ومستشار السياسات الإدارية والاقتصادية

تتناول هذه المقالة الإطار المنهجي للانتقال بالاقتصاد السوري من حالة "التعافي السلبي" (النمو نتيجة الاستقرار) إلى "التعافي النشط" (النمو القائم على الاستثمار المستهدف والموجه). وتركز المقالة على تحديد القطاعات ذات الأولوية التي تحقق "الأثر المزدوج" (عائد اقتصادي مرتفع + أثر اجتماعي سريع ومستدام)، وتناقش الدور المحوري الذي يجب أن يضطلع به الصندوق السيادي السوري في إعادة هيكلة الأصول الوطنية غير المستغلة، وتوجيه رأس المال نحو مشاريع البنية التحتية الذكية والشراكة الاستراتيجية مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي، لضمان تسارع وتيرة النمو ما بعد ٢٠٢٦.

المحاور الرئيسية للمقالة:

١. المفاهيم التحولية: الفرق بين التعافي الاقتصادي الآني والتعافي النشط المستدام (Active vs. Passive Recovery).

٢. أدوات الصندوق السيادي الجديدة: مقترح لاستراتيجية تمويل مبتكرة للاستثمار في "رأس المال

البشري" و "المعرفة التقنية" كأصول سيادية غير ملموسة.

٣. توطین سلاسل القيمة: آليات جذب استثمارات خارجية تُعيد توطین صناعات إقليمية في سوريا (بدلاً من الاكتفاء باستيرادها).

٤. منصة النمو الإقليمي: دور سوريا كجسر لوجستي واستثماري بين الشرق والجنوب: التوزيع الاستراتيجي في الإقليم الجديد.

بين تثبيت الاستقرار وطموح النمو

تنعكس الجهود الوطنية الحالية في تثبيت الاستقرار الكلي للاقتصاد كخطوة أولى ضرورية. ومع ذلك، فإن البقاء في مرحلة "التعافي السلبي" (Passive Recovery) القائم على ردود الأفعال لم تغيرات الأزمة، لم يعد كافياً لتحقيق القفزة التنموية المطلوبة للمرحلة القادمة. إن التحدي الاستراتيجي

يمكن في الانتقال الفوري والمخطط إلى التعافي الاقتصادي النشط (Active Economic Recovery)، الذي لا يستهدف فقط استعادة مستويات الإنتاج ما قبل الأزمة، بل يهدف إلى بناء اقتصاد جديد، أكثر مرونة، وأعلى قدرة على المنافسة إقليمياً ودولياً. يتطلب هذا الانتقال تبني استراتيجية نمو مدفوعة بآليات عمل سيادية، تضمن توليد "اقتصاد الأثر المزدوج" حيث تتضافر المكاسب الاقتصادية مع العوائد الاجتماعية المستدامة.

من التعافي السلبي إلى الاستدامة الإيجابية

١.١ تعريف الفجوة المنهجية

يُعرف "التعافي السلبي" بأنه النمو المتحقق كنتيجة طبيعية لتخفيف حدة الأزمات أو ارتفاع أسعار السلع عالمياً. هذا النمو يكون هشاً وعرضة للصدمات. في المقابل، يمثل "التعافي النشط" تحولاً في النموذج الاقتصادي نحو نمو مستدام وقائم على الاستثمار الموجه والمحمّل برسالة وطنية واضحة. إن الفجوة القائمة تكمن في ثلاثة محاور:

- الرؤية المشتتة: عدم وجود توافق كامل على القطاعات القائدة التي يجب أن توجه إليها النسبة الأكبر من رأس المال.
- رأس المال العالق: وجود سيولة مالية داخلية وخارجية (بخاصة من المغتربين) مترددة في الدخول بسبب تباين الإجراءات التنظيمية.
- المؤسسات غير المهيأة: عدم امتلاك المؤسسات الحكومية والمالية آليات مرنة وسريعة لاستيعاب وتوجيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بشكل فعال.

١.٢ ضرورة تبني نهج "الأثر المزدوج"

لا يكفي أن تكون المشاريع مربحة فحسب. في سياق إعادة البناء، يجب أن يحقق كل استثمار هدفين جوهريين متوازيين (The Dual Impact):

١. العائد الاقتصادي: متمثلة بالربحية، والتصدير، والقيمة المضافة.
٢. العائد الوطني/الاجتماعي: من خلال توليد فرص عمل عالية المهارة، وتوطين التقنية محلياً، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في السلع الهامة والاستراتيجية.

هذا النهج يضمن أن كل وحدة رأسمالية يتم إنفاقها تساهم في بناء هيكل اجتماعي واقتصادي متين، وليس مجرد تحقيق أرباح سريعة لجهات محدودة و لربما لاتفيد البلد على المستوى العام.

إعادة هندسة دور الصندوق السيادي (SSC Role Re-engineering)

يجب أن ينتقل الصندوق السيادي السوري من كونه أداة لـ "إدخار" الفائض إلى كونه "محفزاً للنمو ومزيل للمخاطر".

٢.١ تحرير محفظة الصندوق نحو المخاطرة الاستراتيجية

يتطلب التعافي النشط أن يتخلى الصندوق عن التوجه الاستثماري التقليدي الحذر. و يجب تحويل جزء من محفظته للاضطلاع بـ:

- دور المستثمر الأول (Anchor Investor): الدخول في مشاريع البنية التحتية الذكية والمشاريع التنموية الكبرى (مثل الموانئ اللوجستية المتطورة، أو محطات الطاقة البديلة) كشريك رئيسي، مما يبعث برسالة ثقة قوية للمستثمرين من القطاع الخاص المحلي والدولي.
- شريك المخاطر: المشاركة في مشاريع القطاع الخاص الواعدة التي تتضمن مخاطر استثمارية أولية عالية (مثل صناعات التقنية النظيفة أو تطوير البرمجيات الدوائية)، شريطة أن تحقق هذه المشاريع "الأثر المزدوج" المطلوب.

٢.٢ الاستثمار في الأصول غير الملموسة

يجب أن يعيد الصندوق تعريف "الأصول السيادية" لتشمل:

- رأس المال البشري المتخصص: تمويل برامج تدريب وتأهيل القادة الإداريين والاقتصاديين الذين سيكونون مسؤولين عن إدارة الصفقات الكبرى في ٢٠٢٦ وما بعدها (هذا هو صلب احتياج الدولة).
- حقوق الملكية الفكرية والتقنية: الاستثمار في الشركات الناشئة التكنولوجية السورية الواعدة (خاصة في مجال التكنولوجيا الزراعية والخدمات المالية) لضمان بقاء القيمة المضافة ضمن الاقتصاد الوطني.

آليات الحماية والتوجيه (FDI Steering Mechanisms)

لضمان أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر القادمة تخدم الأهداف الوطنية العليا، يجب تفعيل أدوات حوكمة صارمة ومرنة في آن واحد.

٣.١ إنشاء وحدة "التفاوض الاستراتيجي"

يجب تأسيس وحدة تفاوض مركزية رفيعة المستوى تتبع مباشرة للمجلس الاقتصادي الأعلى، وتضم خبراء في القانون الدولي، والمالية، والتخطيط الاستراتيجي. مهمتها ليس فقط الموافقة على الاستثمار، بل "هندسة صفقات الاستثمار الأجنبي لضمان التزام المستثمر بمتطلبات" الأثر المزدوج" مثل نسبة توظيف محلي معينة، و لربما توطين التقنية خلال فترة زمنية محددة.

٣.٢ استخدام التراخيص المشروطة (Conditional Licensing)

ربط التراخيص الاستثمارية الكبرى بأهداف وطنية محددة زمنياً. فمثلاً، لا يتم تجديد ترخيص استثماري في قطاع البناء إلا إذا تم تحقيق نسبة معينة من الاعتماد على المواد الخام المحلية وتقديم التدريب للكادر الهندسي السوري و تأهيله ليوكب آخر مستجدات صناعة البناء و التعمير على سبيل المثال.

٣.٣ تفعيل دور المغتربين كشريك مالي أساسي

يجب التعامل مع رؤوس أموال المغتربين كـ "استثمار أجنبي مباشر ذو ثقة عالية". و يتطلب ذلك إنشاء قنوات استثمارية شفافة ومبسطة، واستصدار سندات تنموية مخصصة ومحمية، تضمن عوائد جيدة ومخاطر إدارية منخفضة.

الخلاصة و توصيات استراتيجية عامة (لتنفيذها مرحلياً و لربما تبنيها من قبل المجلس الاقتصادي الأعلى):

إن الانتقال إلى التعافي الاقتصادي النشط هو خيار استراتيجي لا مفر منه، يتطلب جرأة في اتخاذ القرارات، ومرونة في تطبيقها، ورؤية واضحة في توجيه رأس المال. و المقترحات الواردة تهدف إلى تسليح الاقتصاد الوطني بالآليات اللازمة ليكون جاذباً للاستثمار و حارساً للمصالح الوطنية في آن واحد.

توصيات للإجراءات الفورية (لتنفيذها خلال ٢٠٢٦) :

- ١ . مراجعة تفويض الصندوق السيادي : تعديل سريع للمهام يركز على دوره ك "محفز" و "شريك مخاطر" في مشاريع "الأثر المزدوج" .
- ٢ . إطلاق مبادرة "رأس المال البشري الاستراتيجي" : البدء بتمويل برامج متخصصة لتأهيل كوادر قيادية في الوزارات الاقتصادية قادرة على التفاوض وفق المعايير الدولية .
- ٣ . إنشاء مكتب "الاستشارات الهندسية الإدارية" : تأسيس هيئة استشارية عليا، تضم خبراء أكاديميين وفنيين، تكون مهمتها فحص الهياكل التنظيمية قبل تمرير القرارات الاستثمارية الكبرى .